دور الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية ومبررات الدعم الحكومي *

د. ونيس فرج عبد العال **

مقدمة

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية وتقييم أداء المنشآت الكبرى في هذه الصناعات ومناقشة معايير الدعم الحكومي للصناعات التي تتمتع بوفورات الحجم الكبير.

وينقسم البحث إلى أربعة أجزاء. يتناول الجزء الأول دراسة تطور إنتاج الصناعات في المملكة لتحديد إمكانية قيام القطاع الصناعي محل القطاع النفطي بدور القطاع القائد. ويستعرض الجزء الثاني هيكل الصناعات السعودية، بينما يتناول الجزء الثالث تحليل هيكل التكاليف والأسعار في الصناعات التي تتمتع بوفورات الحجم الكبير ويناقش مشكلة ضيق السوق والمعايير التي يمكن على أساسها دعم هذه الصناعات. وأخيرا يلخص الجزء الرابع أهم نتائج البحث ويقدم بعض التوصيات.

١ـ دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد السعودي

يعتقد الكثيرون أن القطاع الصناعي هو القطاع الوحيد الذي يمكن أن يقوم بدور القطاع القائد (The Leading Sector) في جذب الاقتصاد السعودي إلى مرحلة الانطلاق (The Take-off) إلى النمو الذاتي (Self-sustained economic growth). ويقوم هذا الاعتقاد على أساس أن القطاع النفطي بدأ يفقد جزءا من أهميته، خاصة بعد تدهور أسعار

* يشكر الباحث كل من أ.د. مختار محمد متولي الأستاذ بجامعة وولنجونغ باستراليا ود. حسن يوسف علي بجامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية ود. محمد غرس الدين بجامعة حلوان بالقاهرة على تعليقاتهم التي استفاد منها البحث كثيرا.

** استاذ مساعد ـ كلية العلوم الإدارية جامعة الكويت

النفط منـذ أوائل الثمانينات، كما أن الدخل النـاتج من استخـراج النفط يمثل (بمعنى أو بـآخر) حصيلة بيـع لثروة قـابلة للنفـاذ. بالإضـافة إلى أن إنتـاج قطاعـات التجارة والتمـويل والنفـط والمواصلات والخدمـات (بأنـواعها) يمثـل في أغلب الأحـوال دور المتغير التابـع وليس المتغير المستقل، إذ عادة ما يمثل الطلب على خدمات هـذه القطاعات طلبا مشتقا للطلب على خدمات القطاعـات الإنتاجيـة كالـزراعة والصنـاعة والتعـدين. وبسبـب المعوقـات الطبيعية والأهميـة الاقتصادية يصعب الاعتماد على القطاع الزراعي للقيام بدور القطاع القائد (١).

وتوضح الإحصائيـات أنه قد حدث نمو كبير في قطاع الصناعـات التحويلية في المملكة العربيـة السعودية منـذ أن بدأت المملكة بـالأخذ بأسلـوب التخطيط الاقتصادي. ويبـدو ذلك واضحا من نتائج الانحدار. فباستخدام النموذج:

$$\ln M_t = a + bt + u \qquad (1)$$

حيث :

M_t = إنتاج الصناعات التحويلية (Manufacturing Output) في الفترة t مقدرا بالأسعار الثابتة.

t = الزمن

a,b = معلمات الانحدار

u = خطأ الانحدار

ln = اللوغاريتم الطبيعي للأساس e

حصلنـا على التقـديـر الآتي لمعـادلـة نمو الإنتـاج الصنـاعـي الحقيقـي خـلال الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٩٠/١٩٩١

$$\ln M_t = 5.873 + 0.089t,$$
$$(238.5) \quad (48.027)$$
$$R^2=0.994, \; F=2306.7$$

ويتضح من هذا الانحـدار أن معدل نمو إنتاج الصناعات التحويليـة في المملكة قد بلغ

٨,٩٪ سنويا خلال الفترة المذكورة وهذا معدل مرتفع إذا ما قورن بمعدلات نمو الصناعات التحويلية في البلدان الأخرى النامية والمتقدمة على السواء. كما أن ارتفاع قيمة R^2 يدل على أن النمو يتصف بدرجة عالية من الاستقرار (Steady growth) منذ أن بدأت المملكة في اتباع أسلوب التخطيط.

إلا أن هذا المعدل المرتفع للنمو لم يؤد إلى زيادة ملموسة للأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد السعودي. فقد بلغ متوسط نصيب هذا القطاع (مقدرا بالأسعار الثابتة) حوالي ٦٪ خلال الفترة المذكورة. وتشير نتائج الانحدار إلى أن هذا النصيب لم يتمتع بزيادة جوهرية خلال الفترة. فباستخدام نموذج الانحدار:

$$M_t/Y_t = \alpha + \beta\ t + v \qquad (2)$$

حيث:

M_t/Y_t= نصيب قطاع الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي مقدرا بالأسعار الثابتة

t= الزمن

a, B = معلمات الانحدار

v= خطأ الانحدار

حصلنا على النتائج الآتية خلال الفترة نفسها:

$$M_t/Y_t = 5.552 + 0.059\ t$$
$$(20.390)\quad (1.979);$$
$$R^2 = 0.232\ ;\ F = 3.618$$

ويتضح من قيم كل من R^2, F، أن نصيب الصناعات التحويلية من الناتج الإجمالي المحلي (مقاسا بالأسعار الثابتة) لم يتغير كثيرا منذ أن بدأت المملكة في اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي. فمعامل الانحدار لم يكن ذا أهمية إحصائية عند درجة ثقة ٩٥٪.

وطبقا لما سبق، فإن الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الاقتصاد السعودي لم تتغير كثيرا خلال الخمس عشرة سنة السابقة بالرغم من أن هذا القطاع قد استفاد كثيرا من طفرة النفط التي مرت بها البلاد خلال عشرة الأعوام ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠/ ١٩٩١ ويتضح ذلك

من نتائج الانحدار التي توصلنا اليها باستخدام النموذج:

$$M_t = a_0 + a_1X_t + a_2M_{t-1} + u \qquad (3)$$

حيث

M_t = إنتاج الصناعات التحويلية (بالأسعار الثابتة) في الفترة t

X_t = صادرات النفط في الفترة t

M_{t-1}= إنتاج الصناعات التحويلية في الفترة السابقة

a_0, a_1, a_2= معلمات الانحدار

u= خطأ الانحدار

وقد أعطي النموذج النتائج الآتية:

$$Mt = -12.314 + 0.712Xt + 0.836\ Mt\text{-}1$$
$$(-1.243) \quad (3.053) \quad (90.812)$$
$$R^2 = 0.999 \quad ; \quad F = 11.379$$

ويتضح من هذه النتائج أنه كان هناك آثار انتشارية مهمة لتطور صادرات النفط على قطاع الصناعات التحويلية. فمعامل المتغير كويك The Koyck Variable كان معنويا بدرجة ثقة ٩٩٪.

ومضمون ما تقدم أنه لابد أن يكون هناك بعض المعوقات التي تقف في وجه تطور قطاع الصناعات التحويلية بالمملكة بحيث يصبح قطاعا قائدا A leading Sector. ويمكن إرجاع هذه المعوقات بصفة عامة إلى محدودية طاقة استيعاب الاقتصاد السعودي والتي يمثلها في جانب العرض عدم توافر عناصر الإنتاج المختلفة (من عمال وخامات وما كينات ومعدات) ويمثلها في جانب الطلب ضيق السوق المحلي.

٢ـ هيكل الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية:

يعتبر عدم توافر البيانات، عن الصناعة السعودية من أهم معوقات البحث العلمي في هذا المجال. فالإحصائيات الرسمية عن المؤسسات الخاصة مازالت تعتمد حتى هذا التاريخ

على المسح الـذي تم عـام ١٩٨٨. وقد ميـزت البيانـات المتوافـرة بين تسعة صنـاعات تحويليـة استخدمت المؤسسـات الخاصة فيها ما يقرب مـن ١٥٦ ألف عامل كما يتضـح من الجدول رقم (١).

يتضح من بيانات الجدول رقم (١):

أ ـ ان مـا يقرب من ثلـث العمالة في المؤسسات الخاصة للصنـاعات السعوديـة يتركز في صناعـة المنتجات المعـدنية والآلات بينما تستخـدم صناعة مـواد البناء أكثـر من ٢٢٪ مـن جملة العمالة. ومعنى هذا أن أكثر من نصف العمالة في الصناعة السعودية يتركز في صناعتين فقط.

ب ـ تُعد الصناعة التحـويلية بالمملكة العربية السعودية صغيرة الحجـم نسبيا. فأكثر من ٥١٪ من جملة العمالة تعمل في مـؤسسات يقل حجمها عن ٢٠ عاملا. وقد يكـون هذا انعكاسا لضيق السوق المحلي.

جـ ـ تُعد صناعة منتجات الكيماويـات والبترول والبلاستيك أكبر الصناعات السعودية حجما إذ تستخدم مؤسساتها الخاصة التي يعمل بها مائة عامل فأكثر حوالي ٦٢٪ من جملة العمالة في هذه الصنـاعة. ويرجـع ذلك إلى تأثير العوامـل التكنولوجيـة من تحديد الحجـم الاقتصادي للمؤسسة. ويلي هذه الصناعة من حيث الحجم صناعة مواد البناء (الطوب والبلوك والأسمنت والزجاج) حيث يتركز أكثر من ٥٠٪ من عمالها في المؤسسات التي تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر.

٣ـ هيكل التكاليف والأسعار وحجم السوق:

لقد أوضحت الدراسـات أن هناك عوامل فنية تؤثر في حجـم المشروع الصناعي بغض النظر عـن مرحلـة النمو التـي تمر بها الدولـة التي تسعـى نحو إنشـاء هذا المشروع (٢). فعـدم القابلية للتقسيم Indivisibility وغير ذلك من العوامل التكنولوجية تلعب نفس الدور في تحديد الحجم الأمثل للمشروع الصنـاعي سواء تم إنشاء هـذا المشروع في دولة نامية أم دولـة صناعية. ومعنى ذلك أنه لن يكون هناك إقبال على الاستثمار في هذه المشروعات في الدول صغيرة الحجم إلا إذا كانت هناك أسواق خارجية مضمونـة أو ضمانات كافية لحماية السوق المحلي خلال الفترة الزمنيـة اللازمة لنمـو الطلب (٣). إلا أن محاول غزو الأسواق الخارجيـة قد لا تكلل بـالنجاح المنشود لأسباب عديدة، منها:

(١) تفوق المنتج التقليدي (وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة) بسبب ما يتمتع به من خبرة في الإنتاج والتسويق.

عدد المشتغلين في المؤسسات الخاصة في الصناعة التحويلية
بالمملكة العربية السعودية حسب حجم العمالة بالمؤسسة عام ١٩٩٢

الصناعة	عدد المشتغلين حسب حجم العمالة							المجموع
	١	٢ ـ ٤	٥ ـ ٩	١٠ ـ ١٩	٢٠ ـ ٤٩	٥٠ ـ ٩٩	١٠٠ فأكثر	
الأغذية والمشروبات والتبغ	٤٥٥	٣٠٥٧	٢١٠٤	٢٠١٤	٢٠٣٨	١٥٢١	٥٦٢١	١٦٨٤٦
الأنسجة والملابس والجلود	٢٢,٣	١٣٠٠٦	٥٥٠٢	١٢٦٨	٣٤٣	(غ.م) *	(غ.م) *	٢٢٧٦٣
الأخشاب ومنتجاتها والأثاث	٣٨٢	٢٤١٩	٣٣١٥	٢٨٦٧	١٣٧١	٥٨٠	٦٨١	١١٦١٥
منتجات الورق والطباعة	١٤٨	٤٩٠	٨٢٣	١٣٩٤	١٣٩٥	٨٦٩	٣١١٦	٨٢٣٥
الكيماويات ومنتجات البترول والبلاستيك	٢٧	٧٦	٢٣٢	٤٩٠	١٣٣٣	١٠٤٢	٥٢٨٦	٨٤٨٧
الطوب والبلوك والأسمنت والزجاج	١٤٧	٢٧٩٤	٥٣٠٣	٤٩٤٠	٣٧٤٨	٣٠٦٧	١٤٧٢٠	٣٤٧١٩
المعادن الأساسية	٢١	٣١٢	٣٢٢	٢٩٣	٣٧٢	(غ.م) *	(غ.م) *	٢٧٤٦
المنتجات المعدنية والآلات	١٤٨٤	٨٥٠٧	٧٨٠١	٦٥٣٦	٥٨٥١	٤٦٦٩	١٦٩٨١	٥١٨٢٩
صناعات تحويلية أخرى	٢١٥	٣٥٢	٦٧	١٠٢	١٥٧	(غ.م) *	(غ.م) *	١٤٦٦
المجموع	٥٠٨٢	٣١٠١٣	٢٥٥٠٦	١٩٩٠٤	١٦٦٠٨	١٥٤٥١	٤٥١٤٢	١٥٨٧٠٦

*(غ.م) غير متوافر.

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد، مصلحة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٤، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤.

(٢) سياسات الحماية التي تتبعها الدول المستوردة سواء المتقدمة أو النامية التي تسعى هي الأخرى إلى تحقيق قدر معين من التصنيع عن طريق التعريفات الجمركية وقيود الاستيراد. ومعنى ذلك أن الدول الصغيرة التي تحاول إنشاء مشروعات صناعية كبيرة قد لا تجد أمامها سوى السوق المحلي الضيق، وبمقارنة سعر الاستيراد بتكلفة الإنتاج في هذا السوق قد تحجم عن عملية الإنتاج.

ولقد أثبتت الدراسات أن هناك عددا كبيرا من الصناعات يحتاج إنشاء مصنع واحد في كل منها إلى سوق تفوق بكثير حجم السوق المحلي لعدد كبير من الدول العربية متوسطة وصغيرة الحجم(٤). وفي محاول للتغلب على مشكلة ضيق السوق لجأت الكثير من الدول إلى إنشاء نوع من التكامل الاقتصادي يضمن اتساع السوق الحالية والمستقبلية في وجه صناعات الدول الأعضاء. ومما لاشك فيه أن تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي سوف يسهم إسهاما حقيقيا وفعالا نحو حل مشكلة ضيق السوق.

إلا أنه طالما يستمر الاعتماد على حجم السوق الداخلي فلابد من سياسة حكومية لدعم الصناعات التي تتمتع بمزايا الحجم الكبير. ويتوقف هذا الدعم على التوسع المحتمل في حجم السوق كما يأخذ في الاعتبار حجم فائض المستهلك (The Consumer Surplus) الذي سوف يتحقق من الإنتاج المحلي مقارنة بالخسائر التي سوف تنشأ بسبب صغر حجم السوق. ومن المعايير التي تلجأ إليها الحكومة عند إقرار منح إعانة: قدرة المشروع على خلق وظائف للعمالة الوطنية واستخدام الخامات المحلية وتوفير العملة الأجنبية وتوسيع القاعدة الصناعية عن طريق خلق ترابط أمامي أو خلفي Forward and Backward Linkages(٥)

١ ـ يعتبر توفير وظائف للعمالة الوطنية أهم مبررات الدعم الحكومي للصناعات الوليدة Infant Industry في الدول النامية خاصة إذا لم يكن هناك ضغط على ميزان المدفوعات يحد من إشباع الاستهلاك عن طريق الاستيراد وكان حجم السوق المحلي ضيقا بحيث تكون تكلفة الإنتاج مرتفعة إذا ما قورنت بسعر الاستيراد. وربما لا يوجد موضوع احتل اهتمام الاقتصاديين مثل حماية الصناعة الرضيعة. ونحن لسنا في حاجة إلى الدخول في الجدل الذي أثير في هذا الشأن. إذا استقر الرأي على أن هناك تبريرا قويا لحماية الصناعة الوطنية إذا نتج عن إنشائها توفير التوظيف للعمالة الوطنية. ويوضح الجدول رقم (٢) أن إجمالي القوى العاملة في مصانع المملكة العربية السعودية قد زاد من ١٣٨٦٥ عاملا في عام ١٩٧٠ إلى ٣٩٤٢٣ في عام ١٩٧٥ وقد واصلت نموها حيث وصلت إلى ١٠٤٨٤٥ عاملا في عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٣٧٣٧٢ عاملا

في عام ١٩٨٥. واستمرت القوى العاملة في مصانع المملكة العربية السعودية في الزيادة رغم الكساد الذي ساد القطاع النفطي حيث زاد عدد العمال إلى ١٤٧٥٨٤ عاملا في عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٢)
إجمالي القوى العاملة في المصانع السعودية ١٩٧٠-١٩٩٠

السنة	عدد المصانع العاملة	إجمالي رأس مال المصانع العاملة (مليون ريال)	إجمالي القوى العاملة في المصانع العاملة
١٩٧٠	١٩٩	٢٧٨٧	١٣٨٦٥
١٩٧٥	٤٦٠	١١٥٢٨	٣٩٤٢٣
١٩٨٠	١٤٢٢	٥٨١٣٦	١٠٤٨٤٥
١٩٨٥	١٩٨٣	٩٤٠٠٣	١٣٧٣٧٢
١٩٩٠	٢٢٥١	٩٦٧٩٧	١٤٧٥٨٤

المصدر: وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية: منجزات خطط التنمية ١٣٩٠ - ١٤١٠ جدول رقم ٥٩، صفحة ١٢٧٨.

إلا أن تحليل هيكل العمالة من حيث ما إذا كانت سعودية أو غير سعودية في الصناعات القائمة يعطي صور غير مشجعة. فالعمالة الوطنية تلعب دورا متواضعا جدا في تشغيل الصناعات التحويلية السعودية. كما أن العمالة السعودية تتركز في الوظائف الإدارية والكتابية. وباستثناء المؤسسات التي تقوم بصناعة الأسمنت والتي تبلغ نسبة العمالة السعودية فيها ١٤٪ من جملة العمالة، نجد أن نسبة العمالة غير السعودية إلى جملة العمالة تزيد على ٩٠٪ في معظم الصناعات. وهذا الاعتماد الرهيب على العمالة الأجنبية يضعف من تبرير حماية ودعم هذه الصناعات بحجة أنها ناشئة (٦) حيث أنها لا تسهم كثيرا في توفير وظائف للمواطنين مما يحرمهم من التمتع بما تحصل عليه من دخل وكذلك من الحصول على التدريب والخبرة اللازمة لبناء القاعدة الصناعية.

وطبقا للتحليل السابق لابد من ربط الدعم الحكومي للصناعة التحويلية في المملكة بمقدرة هذه الصناعة على توفير الوظائف للعمالة الوطنية.

٢ـ كما أن هناك مبررات قوية لدعم الصناعة إذا نتج عن إنشائها استخداما للخدمات المحلية بحيث يمكن أن تزداد القيمة المضافة التي يحصل عليها الاقتصاد الوطني من تصريف هذه الخدمات.

وتوضح الإحصائيات أنه باستثناء المصانع التي لابد وأن تعتمد على خامات محلية مثل المخابز ومواد البناء (وبصورة أقل المنتجات الغذائية والألبان والمرطبات) فإن المصانع السعودية تعتمد إلى حد كبير على الخامات المستوردة.

٣ـ ويمكن القول بأن الغالبية العظمى (إن لم يكن كافة) المصانع السعودية تعتمد أيضا على استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتشغيلها.

ولقد أدى اعتماد الصناعات السعودية على العمالة المستوردة والخامات المستوردة والمعدات والمكائن المستوردة وحتى على السوق الأجنبية إلى تساؤل الكثيرين عما إذا كان هناك مبرر حقيقي لدعم مثل هذه الصناعات. إذ أن كل ما تؤدي هذه الصناعة إليه (في نظر البعض) هو تشغيل رؤوس أموال بعض المستثمرين من أجل حصولهم على ربح (ربما لفترة محدودة ثم تصفية المشروع). ورغم أن تشغيل رؤوس الأموال (وخاصة في أوقات تزايد السيولة النقدية كما حدث في أثناء سنوات الطفرة) قد يكون سببا مقبولا لقيام المشروع الصناعي المعين إلا أنه ليس مبررا كافيا لحماية مثل هذا المشروع عن طريق الدعم المالي أو التعريفة الجمركية إذا أن متحمل هذا الدفع لا يستفيد كثيرا من توفير التوظيف أو التدريب أو حتى خفض الأسعار مستقبلا، وتنحصر الاستفادة فقط للمستثمر صاحب رأس المال. ثم إن توظيف العمالة الوافدة قد ينتج عنه مستقبلا مشكلات اجتماعية واقتصادية بسبب ما يحدث من تغير في البنية السكانية للمجتمع. أضف إلى ذلك أن ما تولده هذه العمالة من قوة شرائية وآثار مضاعفة ومعجلة لا ينساب إلى الاقتصاد الوطني طالما أن المستفيد النهائي هو العالم الخارجي (في شكل واردات أو عمالة مستوردة) باستثناء أرباح أصحاب رؤوس الأموال السعوديين. ولقد كان من المتوقع أن يؤدي استيراد العمالة الرخيصة إلى خفض الأسعار وبذلك يستفيد المستهلك السعودي. إلا أن العكس تماما هو الذي يحدث وخاصة بالنسبة للصناعات التي تتميز بوفورات الحجم الكبير.

نتائج وتوصيات

يمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

أولاـ تتميز مؤسسات الصناعة التحويلية بالمملكة العربية السعودية بصغر الحجم. فأكثر من ٥١٪ من جملة العمالة في هذه الصناعة تعمل في مؤسسات يقل حجمها عن ٢٠ عاملا. وتعد صناعة منتجات الكيماويات والبترول والبلاستيك أكبر الصناعات السعودية حجما ويرجع ذلك إلى عوامل تكنولوجية وتوافر الخامات وأسواق التصدير.

ثانياـ حققت الصناعة التحويلية بالمملكة العربية السعودية نموا كبيرا خلال الخمس عشرة سنة السابقة. كما استفادت الصناعة من ميكانيكية المضاعف والمعجل خلال فترة البحث وكان هناك آثار انتشارية واضحة لتطور صادرات النفط. إلا أنه رغم ذلك فإن نصيب هذه الصناعة من الدخل القومي مازال متواضعا جدا ولا يتعدى ٧٪.

ثالثا ـ تشير النتائج الإحصائية إلى وجود طاقة رأسمالية معطلة في المشروعات الصناعية الكبرى في المملكة العربية السعودية كما تشير إلى أن هذه المشروعات تعمل تحت ظروف تزايد غلة الحجم Increasing Returns to Scale وأن عددا منها لا يحقق الاستخدام الأمثل لمن يمتلكه من أصول رأسمالية.

رابعا ـ تقف مشكلة ضيق السوق الداخلي عقبة حقيقية في وجه الصناعات التي تتمتع بوفورات إنتاج الحجم. فكثيرا ما يقل السوق المحلي عن الحجم الذي يبرره الإنتاج الاقتصادي أي الإنتاج بتكلفة منافسة لثمن الاستيراد.

خامسا ـ هناك ما يبرر ضرورة تدعيم الحكومة للصناعات التي تتمتع بوفورات الحجم طالما أن فائض المستهلك الناتج عن الإنتاج المحلي ناقصا خسارة هذا الانتاج تفوق فائض المستهلك الناتج عن الاستيراد.

سادسا ـ تعتمد الصناعة السعودية إلى حد كبير على العمالة الوافدة كما تعتمد على الخامات المستوردة. وهذا يضعف من مبررات حمايتها كصناعة وليدة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نوصي بالآتي:

أ ـ تشجيع الصناعات المحلية التي يمكن أن تقوم على أساس اقتصادي والتي تسهم في توفير العمالة الوطنية وفي رفع معدل الترابط بين المشروعات القائمة لتحقيق قاعدة صناعية

متينة.

ب ـ لابد وأن يرتبط الدعم الحكومي بقدرة الصناعة على توفير العمالة الوطنية. فيدفع الدعم النقدي وتفرض الحماية بالنسبة لكل عامل وطني إضافي يستخدمه المشروع الصناعي.

جـ ـ يمكن للحكومة أن تشجع استخدام العمالة الوطنية بأن تدفع للمشروع الصناعي جزء من الفرق بين أجر المواطن السعودي (المرتفع نسبيا) وأجر الوافد (المنخفض نسبيا) على أن يتناقص هذا الجزء تدريجيامع اكتساب المواطن للخبرة الصناعيةالمطلوبة.

د ـ يجب الاعتماد أكثر فأكثر على وسائل الدعاية والإعلان لتحويل القوة الشرائية من الاستيراد إلى السلع المحلية.

هـ ـ يجب أن تقتصر الحماية الجمركية على المشروعات التي يمكن أن تثبت أقدامها مع تحديد فترة قصوى لهذه الحماية.

و ـ يجب الاستفادة من قيام مجلس التعاون في فتح الأسواق المحلية للأعضاء في وجه الصناعات التحويلية التي تتمتع بوفورات الحجم الكبير مع تحديد التوطين الأمثل لهذه المشروعات.

زـ يجب أن تقوم الحكومة كل سنتين على الأكثر بمسح شامل للصناعات التحويلية وبجمع ونشر معلومات تفصيلية حتى يمكن القيام بالبحوث اللازمة لتطوير هذه الصناعات.

هوامش ومراجع الدراسة

(١) قد يعطي القطاع الزراعي عناية خاصة في الدولة لتحقيق أغراض «الأمن الزراعي» أو غير ذلك من الاستراتيجيات أو السياسات حتى ولو أدى الأمر إلى الانتاج غير الاقتصادي.

(2) M.M.Metwally. "A Comparison Between The Size of Plant in Industrialised and Less-Industrialised Countries **The Yorkshire Bulletin For Economic Research,** Vol 17. No. 2, pp. 139-155, Nov.1965.

(3) L.W. Weiss "The Economies of Scale and the Extent of Sub-optimal Capacity" in R.T. Masson and P.D. Qualls (eds). **Essays In Industrial Organisation in Honor of Joe S. Bain,** Cambridge: Ballinger, 1976,pp123-142

(4) M.M.Metwally. "Market Limitations and Industrialisation in Arab Countries" in J.K. Bowers (ed): **Inflation Development and Integration:** Essays in the Honour of A.J. Brown, Leeds University Press, Leeds,1981.

(5) L. Taylor: Macro Models for Developing Countries, Mc Graw-Hill Book Company, New York, 1979,pp196-216.

(6) Pittman, R.W "Market Structure and Campaign Contributions **Puplic-Choice,** 31, Fall1977, pp.37-51.